



The relationship between monetary depth and the private investment index in the Iraqi economy for the period (2004-2021)^(*)

Researchers: Assist.Prof.Dr. Ismail Hammadi Mejbil⁽¹⁾, Abdullah Qasim Muhammad⁽²⁾,

University of Fallujah, College of Administration and Economics

(1) dr.ismailhammadi@uofallujah.edu.iq, (2) st.abdallahqasimm@uofallujah.edu.iq

Key words:

financial depth, money supply, money supply in the broad sense, private investment.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 08 Jun. 2023

Accepted 28 Jun. 2023

Available online 30 Jun. 2024

©2023 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

e.mail CAE.jabe@uofallujah.edu.iq



*Corresponding authors:

Ismail Hammadi Mejbil,
Abdullah Qasim Muhammad
College of Administration and Economics,
University of Fallujah

Abstract:

The research aims to study the relationship between the indicator of the extracted ratio. the money supply of the gross domestic product and the indicator of private investment in the Iraqi economy for the period (2004-2021) If the research relied on the descriptive approach and the quantitative approach (standard) through the application of modern statistical methods. The most important findings of the research is the presence of a significant positive effect between the independent variable, the ratio of money supply in the broad sense to the gross domestic product, and the dependent variable, the ratio of fixed capital formation by the sector Private sector in the Iraqi economy for the period 2004-2021. This means that the rise in the rate of money supply in the broad sense will lead to a rise in the rates of private investment in Iraq. The research recommended that the monetary policy should encourage private investment by increasing the rates of money supply towards.

(*) The research is extracted from a master's thesis of the second researcher.

العلاقة بين العمق النقدي ومؤشر الاستثمار الخاص في الاقتصاد العراقي

للمدة (2021-2004) (*)

الباحث: عبدالله قاسم محمد

جامعة الفلوجة

كلية الإدارة والاقتصاد

st.abdallahqasimm@uofallujah.edu.iq

أ.م.د. اسماعيل حمادي مجبل

جامعة الفلوجة

كلية الإدارة والاقتصاد

dr.ismailhammadi@uofallujah.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث الى دراسة العلاقة بين مؤشر نسبة عرض النقد من الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر الاستثمار الخاص في الاقتصاد العراقي للمدة (2021-2004)، وايجاد النموذج القياسي بهدف قياس وتحليل العلاقة بين المتغيرين اذا اعتمد البحث على المنهج الوصفي و المنهج الكمي (القياسي) من خلال تطبيق الاساليب القياسية الحديثة.

وان اهم النتائج التي توصل اليها البحث هي وجود اثر ايجابي معنوي بين المتغير المستقل نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع الى الناتج المحلي الاجمالي والمتغير التابع نسبة تكوين رأس المال الثابت من قبل القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي للمدة (2021-2004)، وهذا يعني ان الارتفاع في نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع سوف تؤدي الى ارتفاع معدلات الاستثمار الخاص في العراق، وقد اوصى البحث ان على السياسة النقدية ان تشجع الاستثمار الخاص عن طريق زيادة معدلات عرض النقد باتجاه الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: العمق النقدي، عرض النقد، عرض النقد بالمعنى الواسع، الاستثمار الخاص.

المقدمة:

تعد النقود هي عصب الحياة والركيزة الاساسية في الاقتصاد ولها تأثير ايجابي وسلبي على الاقتصاد على حد سواء، إذا تبين وعلى مر التاريخ ان هناك تطور واضح للنقود من النقود المعدنية الى النقود الورقية وكل هذا له اثر على التبادل التجاري سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وللنقود اثر في تمويل وتحفيز الاستثمار من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي، وان الزيادة في عرض النقد تدفع الى الزيادة في النقود المتداولة وزيادة الودائع كل هذا له أثر على تحقيق الاستثمارات الانتاجية.

لذلك كان لا بد من دراسة العلاقة بين مؤشر نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع الى الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر نسبة تكوين رأس المال الثابت من قبل القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي، من أجل معرفة العلاقة بينهما، ومن خلال هذا البحث سوف نحاول توضيح العلاقة بين المتغيرين في الاقتصاد العراقي للمدة (2021-2004).

(*) البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الثاني.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال معرفة الدور الذي يؤديه عرض النقد في الاقتصاد العراقي، وما له من أهمية على الاستثمار الخاص، فضلاً عن محاولة توضيح العلاقة بين المتغير المستقل نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع الى الناتج المحلي الاجمالي والمتغير التابع نسبة تكوين رأس المال الثابت من قبل القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث:

يحاول البحث الاجابة على التساؤلات الآتية:

1. هل يؤثر العمق النقدي على الاستثمار الخاص في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)؟
2. هل تمارس جميع عوامل العرض النقدي نفس الاثر على الاستثمار الخاص في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)؟
3. هل يؤثر العرض النقدي الى الناتج المحلي الاجمالي بشكل مباشر على الاستثمار الخاص في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)؟

فرضية البحث:

يستند البحث الى فرضية اساسية مفادها:

هناك علاقة ذو دلالة احصائية ايجابية بين مؤشر نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع الى الناتج المحلي الاجمالي و مؤشر نسبة تكوين راس المالي الثابت من قبل القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021).

هدف البحث:

يهدف البحث إلى قياس وتحليل العلاقة بين مؤشر نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع الى الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر نسبة تكوين راس المالي الثابت من قبل القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021).

منهج البحث:

من أجل اثبات فرضية البحث والوصول الى نتائج هدف البحث اعتمد البحث على المنهج الوصفي (التحليلي) والمنهج الكمي (القياسي) من اجل معرفة العلاقة بين متغيرات البحث في الاقتصاد العراقي.

حدود البحث:

1. الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي.
2. الحدود الزمانية: خلال المدة (2004-2021).

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث رئيسة، تضمن المبحث الأول على الاطار النظري لعرض النقد، في حين تضمن المبحث الثاني الاطار النظري لمؤشر الاستثمار الخاص، في حين تضمن المبحث الثالث قياس وتحليل العلاقة بين مؤشر نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع الى الناتج المحلي

الاجمالي ومؤشر نسبة تكوين رأس المال الثابت من قبل القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021).

المبحث الأول: الاطار النظري للعمق النقدي والاستثمار الخاص: أولاً: مفهوم العمق النقدي:

يشير هذا المفهوم الى زيادة توفير الموارد المالية مع مجموعة واسعة من الخدمات المتوفرة لجميع أفراد المجتمع, ويعرف بأنه نسبة عرض النقد الى الناتج المحلي الاجمالي, حيث ان هذه النسبة تشير الى مدى توفر وتطور الخدمات المالية المقدمة لأفراد المجتمع.

ثانياً: مفهوم عرض النقد:

هو مجموعة من الوحدات النقدية التي يتم تداولها في الاقتصاد خلال سنة زمنية معينة, إذ يعرف بأنه جميع وسائل الدفع التي يحصل عليها الأفراد والمؤسسات المختلفة خلال مدة زمنية معينة (نجم، 2020: 192)، ويمكن تعريفه بأنه: مجموع الالتزامات اتجاه الاقتصاد المحلي التي تمثلها المؤسسات المصدرة للنقد، وهي تعد حقاً لمالكيها من مشروعات وعائدات وهي التي يمكن عن طريقها الحصول على الخدمات والسلع (المان، 2010: 93)، كما ويعرف عرض النقد بأنه مجموعة الاحتياطيّات الموجودة في البنك المركزي فضلاً عن الموجود لدى الأفراد (Amade, 2019:1).

من خلال ما سبق يمكن تعريفه بأنه القوة الشرائية التي يمتلكها الأفراد والأموال الموجودة في الحسابات المصرفية، أي إجمالي رصيد الأموال والأدوات المالية السائلة المتداولة في اقتصاد دولة ما.

ثالثاً: مفاهيم عرض النقد:

هناك اختلافات في النظر الى مفهوم عرض النقد ومكوناته ظهرت تبعاً لذلك عدة مفاهيم اساسية للتمييز بين مفاهيم عرض النقد و هي كالآتي:

1. عرض النقد بالمعنى الضيق (M1):

يضم العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي مضافاً اليها الودائع الجارية (الودائع تحت الطلب) للقطاع الخاص لدى المصارف التجارية, وبهذا المعنى فإن عرض النقود يتضمن العملة التي تصدرها السلطة النقدية على شكل أوراق نقدية ومساعدة وهي النقود القانونية التي تتمتع بخاصية القبول العام، مضافاً اليها نقود الودائع المصرفية التي تصدر عن المصارف التجارية والتي يمكن السحب عليها عن طريق الشيكات (السيد علي ونزار، 2004: 29).

2. عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):

يعرف أيضاً بمصطلح السيولة المحلية ويتكون من العملة في التداول والودائع الجارية مضافاً لها الودائع الزمنية (الأجلة) وودائع الادخار الخاصة لدى المصارف التجارية, بعبارة أخرى عبارة عن عناصر المفهوم الضيق (M1) اضافة الى الودائع غير الجارية او ما يسمى بأشباه النقود لدى المصارف التجارية (حداد ومشهور، 2005: 90).

3. عرض النقد بالمعنى الأوسع (M3):

يشمل هذا المعنى عرض النقد بالمعنى الواسع (السيولة المحلية) مضافاً إليه الادخارات خارج البنوك التجارية (أي لدى جمعيات الإقراض والمؤسسات الادخارية وصناديق الادخار المشتركة... إلخ)، ويمكن التعبير عنه بالصيغة الآتية: (كاظم وحسين، 2013: 239)

4. عرض النقد بمقياس السيولة (M4):

تشمل السيولة العامة في الاقتصاد المعروض النقدي بالمعنى الواسع، والأصول المالية المملوكة لوحدة اقتصادية غير مصرفية، مثل السندات، والأوراق المالية العامة، وسندات الادخار، وأدوات الأعمال وهكذا (حداد ومشهور، 2005: 90)، فضلاً عن البنوك التجارية، ظهرت فئة جديدة من المؤسسات غير المصرفية تقدم للجمهور نوعاً جديداً من الأصول المالية مع القدرة على شراء مخزن ذي قيمة (البياتي وميرال، 2013: 70).

رابعاً: العوامل المؤثرة في عرض النقد:

هنالك مجموعة من العوامل المؤثرة في حجم المعروض النقدي يمكن بيانها على النحو الآتي: (سلمان وسناء، 2020: 160)

1. النقد الذي بحوزة الأفراد أو خارج الجهاز المصرفي:

وهو من أكثر العوامل المؤثرة في المعروض النقدي بسبب عدم قدرة السلطة النقدية على التحكم بسلوك الأفراد أو رغباتهم، وكيفية إنفاق هذه الأموال أو التصرف بها. فكلما كان الأفراد أكثر رشادة وعقلانية في التصرف بالأموال التي بحوزتهم كلما أدى ذلك إلى زيادة حجم المعروض النقدي أي تصبح العلاقة طردية بين النقد الذي بحوزة الأفراد وعرض النقد.

2. المضاعف النقدي:

يمثل عرض النقود للقاعدة النقدية، إذ كلما كانت قيمة المضاعف النقدي أكبر من (1) وكان الأساس النقدي ثابتاً أو متغيراً بأقل من التغير في عرض النقود، كلما زاد المعروض النقدي، أي العلاقة طردية بين قيمة مضاعف النقود وعرض النقود.

3. الرقم لقياسي للأسعار:

يعبر عن مقدار التغير في المستوى العام للأسعار خلال مدة زمنية (عادة سنة)، فإن زيادة المعروض النقدي بشكل مفرط يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، أذ يلاحظ وجود علاقة مباشرة بين معدل وكمية الأموال المعروضة، وبين معدلات التضخم. ونستنتج من ذلك أن أي ارتفاع في المستوى العام للأسعار سيدفع نحو اتجاه (ارتفاع معدلات التضخم)، الأمر الذي يؤدي إلى خصم جزء أكبر من الدخل الشخصي مقابل السلع والخدمات مما يدفع إلى توفير مبلغ يزيد من العملة في التداول.

4. السياسات النقدية والمالية:

يمكن أن تؤثر الدولة على عرض النقود من خلال السياسات المالية والنقدية، في الدول التي لديها أدوات فعالة للسياسة النقدية، عندما تحتاج الدولة إلى تخفيض المعروض النقدي، فإن السلطة النقدية التي يمثلها البنك المركزي تقوم برفع معدل الخصم أو الاحتياطي القانوني أو من خلال

عمليات السوق المفتوح. إذ تقوم ببيع الأسهم والسندات، ولكن عندما تحتاج الى الدولة زيادة المعروض النقدي، فان السلطة النقدية تقوم بخفض معدل الخصم أو نسبة الاحتياطي القانوني أو من خلال عمليات السوق المفتوح إذ تقوم بشراء الاسهم والسندات، فإن الغرض هو رفع كميات الأموال في السوق (رسن، 2020: 165). اما في الدول التي تكون فيها ادوات السياسة المالية فعالة ففي هذه الحالة تقوم الدولة بزيادة الدخل النقدي القابل للتصرف (الطلب الكلي الفعال) وذلك عن طريق خفض الضرائب أو زيادة الانفاق العام أو كليهما، وعندما تحتاج الدولة الى خفض الدخل النقدي فإنها تعمل على رفع الضرائب وخفض الانفاق العام أو كليهما وهكذا تؤثر السياسة المالية في الطلب الكلي الفعال عن طريق زيادة الدخل النقدي القابل للتصرف.

5. تطور النظام المالي:

شهد النظام المالي في العالم تطوراً واضحاً خلال الاعوام الماضية وما تلاها حيث كلما كانت الأنظمة المالية للدولة أكثر تطوراً، فإن ذلك يؤدي إلى إنشاء أنواع جديدة من الأصول المالية مثل أشباه النقود، وكذلك يؤدي تطوير النظام المالي للدولة إلى دخول رأس مال أجنبي جديد في السوق المحلي للاستثمار (Komaromi, 2007: 34) مما يؤدي إلى زيادة المعروض من النقود الداخلية نتيجة دخول رؤوس أموال جديدة إلى البلاد من خلال الاستثمار.

خامساً: مفهوم الاستثمار الخاص:

عرف الاستثمار الخاص أكثر من تعريف حيث إن الاستثمار الخاص هو الاستثمار الذي يقوم به الأفراد والمؤسسات الخاصة بهدف تحقيق الربح والمصلحة الخاصة، وهو يأخذ ثلاثة أشكال، الأول محلي عند تنفيذه من قبل جهات محلية، والثاني هو أجنبي عندما يتم تنفيذه من قبل جهات أجنبية، والثالث مشترك، ويتم تنفيذه من قبل جهات محلية وأجنبية، ويمثل بالإضافة إلى الطاقة الإنتاجية، ويمكن قياسه كمياً، وبعبارة أخرى، يمكن اعتبار مفهوم الاستثمار الخاص على انه كل استثمار يقوم به أشخاص طبيعيين أو اعتباريون بمتابعة الدولة وأجهزتها (صيام، ٢٠٠٠: ٢١).

سادساً: مؤشر الاستثمار الخاص:

بشكل عام، المؤشر هو مجموعة من المقاييس التي تشير إلى مقياس لمستوى النشاط الاقتصادي وتقييم أدائه، بمعنى أنه مؤشر يوفر مستوى النشاط أو الإنجاز أو النتيجة أو الأداء الذي يقيسه، مثل خريطة الرسم خلال مدة زمنية محددة، ودرجة القدرة على تحقيق أهداف واقعية قريبة أو بعيدة ضمن أهداف خطة العمل، ومن أهم هذه المؤشرات هي الاتي:

نسبة تكوين رأس المال الثابت من قبل القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يعكس هذا المؤشر درجة مساهمة وتأثير القطاع الخاص على التغيرات في معدل نمو الناتج

المحلي الإجمالي، وطريقة الحساب على النحو التالي:

نسبة تكوين رأس المال الثابت من قبل القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي = (تكوين رأس

المال الثابت من قبل القطاع الخاص) / (الناتج المحلي الإجمالي) $\times 100$

بعد تكوين رأس المال الثابت من أبرز المتغيرات الاقتصادية التي احتلت دوراً حيوياً ومؤثراً

في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، لأنه يمثل إحدى ركائز النمو الاقتصادي

ومسؤول عن السمات الإيجابية والسلبية لاتجاهاته ومصدر رئيس في خلق قدرة إنتاجية جديدة. لذلك، ذهب البعض إلى التعريفات التي يمكن أن تركز في النهاية على محتوى واحد. تكوين رأس المال الثابت مصطلح (تكوين رأس المال) يعني الإضافة إلى رأس المال الموجود في المجتمع. بمعنى آخر، تمثل الزيادة في الأصول الثابتة للسلع الرأسمالية التي تدخل في نطاق الاقتصاد الوطني، والتي تتميز عن السلع الاستهلاكية في أن الأخيرة تُستهلك بالكامل خلال دورة الإنتاج، والتي تستغرق عادةً سنة تقويمية. تشارك السلع الرأسمالية في عملية الإنتاج لعدة سنوات (فتحي، 1983: 26).

أما الاقتصادي (Shapiro): عرّفها بأنها قيمة ذلك الجزء من المنتج الوطني لفترة زمنية محددة وتتخذ شكل منشآت جديدة، ومعدات إنتاج معمرة، وتغيير في المخزون (Shapiro, 1974: 15).

سابعاً: متغيرات تكوين رأس المال الثابت:

1. نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي الاجمالي:

إجمالي الادخار المحلي هو الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه الإنفاق، وفقاً للبنك الدولي. الاستهلاك النهائي (الاستهلاك الكلي)، لأن نصيب الفرد من الدخل الذي يمثل (الدخل، الأجور) هو أحد المحددات الحاسمة للفجوة، لأنه كلما زاد الدخل الشخصي، زادت احتمالية الادخار، مما يؤدي بدوره إلى الترقية. من طبقة الاقتصادية وسط قومه (النجاتي وعبد، 73: 2020).

2. إجمالي تكوين رأس المال الثابت:

وفقاً لبيانات البنك الدولي، يشمل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي جميع التحسينات على الأرض المتمثلة في (الأسوار، الفنادق، الصرف الصحي... إلخ)، وكذلك شراء المصانع والآلات والمعدات، وإنشاء الطرق والسكك الحديدية... إلخ، لأن هذا الأمر يشمل (المدارس والمكاتب والمستشفيات والمباني السكنية والتجارية والصناعية، كما أن ملكية الأشياء الثمينة جزء من تكوين رأس المال (النجاتي وعبد، 73: 2020).

ثامناً: إجمالي تكوين رأس المال الثابت (العام والخاص):

1. إجمالي تكوين رأس المال الثابت العام:

يقصد به شراء الدولة للسلع الاستثمارية لتحسين قدرة الإنتاج الاجتماعي، وتكوين رأس مال ثابت، وتوسيع الإنفاق على رأس المال الثابت الحالي. يسلط الضوء على أهمية الاستثمار العام في البلدان النامية وتهيمن الدولة على أغلبية ملكية حاجة القطاعات الاقتصادية وموارد الإنتاج المختلفة إلى الاستثمارات الكبيرة في البنى التحتية (النجاتي وعبد، 73: 2020).

2. إجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص:

الأموال التي ينفقها الأفراد والشركات لتكوين رأس مال ثابت أو توسيع الطاقة الإنتاجية المتاحة، وعادة ما تكون مشروعات استثمارية قصيرة الأجل تحقق أرباحاً سريعة لأن الاستثمار الخاص مكمل للطاقة الإنتاجية الحالية من قبل المجتمع والوحدات الخاصة. المنظمات، سواء كانت محلية أو أجنبية، أو مشاريع مشتركة، ويعرف كمشروع استثماري خاص بغرض تحقيق أرباح سريعة في المستقبل القصير والمحدود (النجاتي وعبد، 73: 2020).

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين مؤشر العمق النقدي ومؤشر الاستثمار الخاص في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021):

من أجل تحليل واقع العلاقة بين مؤشر العمق النقدي (نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع الى الناتج المحلي الاجمالي) ومؤشر الاستثمار الخاص (نسبة تكوين رأس المال الثابت من قبل القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي) ومعرفة هل ان العلاقة بين المؤشرين طردية أم عكسية وفق بيانات الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021) وكما يأتي:

الجدول (1) العلاقة بين مؤشر العمق النقدي ومؤشر الاستثمار الخاص في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

البيان السنوات	عرض النقد الواسع (M2) (1)	تكوين رأس المال الثابت من قبل القطاع الخاص (2)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (3)	نسبة عرض النقد الى الناتج المحلي % (4)	تكوين رأس المال الثابت من قبل القطاع الخاص / % gdp (5) (2/3)
2004	12254000	(1)	101844920	12.03	0.43
2005	14684000	434764	103550946	14.18	0.63
2006	21080000	654988	109389646	19.27	0.91
2007	26956076	993523	111455813	24.19	0.60
2008	34919675	669364	120626895	28.95	0.59
2009	45437918	709425.1	124702379	36.44	0.93
2010	60386086	1164868.9	132687543	45.51	1.63
2011	72177951	2157756.9	142700469	50.58	1.68
2012	75466360	2390242.8	162587771	46.42	2.08
2013	87679504	3381094.5	174989625	50.11	4.82
2014	90727801	8428008.1	173873174	52.18	6.50
2015	82595493	11296724.6	169631470	48.69	8.64
2016	88081993	14648946.1	199477452	44.16	5.24
2017	89441338	10460244.8	201528838	44.38	8.08
2018	92105401	16293114.8	205130066.9	44.90	5.30
2019	103104122	10866121.6	211789774.7	48.68	5.31
2020	119906193	11246459.1	189837570.2	63.16	6.19
2021	139900000	12243419.7	202524900	69.08	6.60

المصدر:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.
 - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقارير سنوية مختلفة للمدة (2004-2021).

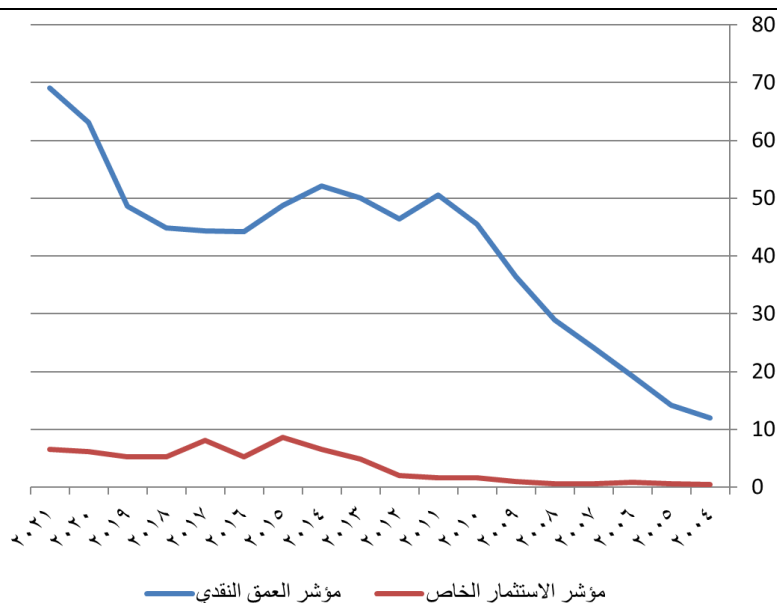
من خلال الجدول (1) نلاحظ ان عرض النقد (M2) في عام (2014) بلغ (12254000) مليون دينار، ومن ثم اخذ بالتزايد خلال المدة (2005-2014) إذ بلغ عرض النقد (M2) في عام (2005) ما يقارب (14684000) مليون دينار، ثم اخذ بالتزايد تدريجياً حتى وصل الى ما يقارب (21080000) مليون دينار في عام (2006) وبمعدل تغير سنوي (43.55%)، واستمر بالارتفاع وبصورة مستمرة حتى وصل في عام (2014) ما يقارب (90727801) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (3.47%)، وهذا الارتفاع المستمر في معدل عرض النقد (M2) قد ترجع اسبابه الى زيادة النفقات الجارية المتمثلة بزيادة لنفقات الاستثمارية وزيادة رواتب موظفي الدولة وزيادة الانفاق على الاجهزة العسكرية لأجل تدريب والتطوير لدى افراد هذه الاجهزة، بسبب الاوضاع التي عاشها العراق بعد عام (2003) كتردي الوضع الامني مما يتطلب زيادة اعداد القوات المسلحة وزيادة التدريب و التطوير الامني، وازضافة الى ذلك استبدال العملة المحلية العراقية حيث تم اصدار عملة جديدة بعد صدور القانون للبنك المركزي المعتمد رقم (56) لسنة (2004) مقابل رفع احتياطي البنك

المركزي من سلة العملات الاجنبية للحفاظ على مستوى سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية، ونتيجة هذه الاسباب دعت الى زيادة عرض النقد (M2) خلال المدة (2004-2014). وفي عام (2015) فقد انخفض عرض النقد (M2) الى (82595493) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (8.96%) سالب، وهذا الانخفاض في عرض نقد (M2) ترجع اسبابه الى (انخفاض اسعار النفط عالمياً وتردي الاوضاع الامنية في العراق بسبب الحرب على الجماعات الارهابية في نفس العام وكل هذا ادى انخفاض في الايرادات النفطية وكل ذلك ادى الى انخفاض عرض النقد (M2) في عام (2015)، أما بعد هذا العام خلال المدة (2004-2021) اخذ عرض النقد (M2) بالارتفاع حيث بلغ (88081993) مليون دينار في عام (2016) وبمعدل تغير سنوي (6.64%) موجب واستمر بالزيادة حتى بلغ (139900000) مليون دينار في عام (2021) وبمعدل تغير سنوي (16.67%) موجب، وهذه الزيادة في عرض النقد (M2) تعود الى ارتفاع اسعار النفط خلال هذه المدة واستقرار الاوضاع الامنية وانتهاء العمليات على الارهاب مما يعني انخفاض الانفاق العسكري وكل هذا ادى الى زيادة عرض النقد (M2) خلال هذه المدة.

ونلاحظ من خلال الجدول (1) ان نسبة تكوين رأس المال الثابت من قبل القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي متدنية جداً، وهذا يشير الى تدني دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي ومحدودية في اغلب الاحيان وهيمنة القطاع العام بشكل كبير ونسبته مرتفعة هذا ادى الى منافسة القطاع الخاص في العراق.

حيث بلغت نسبة تكوين رأس المال الثابت من قبل القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي (0.43%) في عام (2004)، وان هذه النسبة المتدنية بسبب سياسة الانفتاح التجاري التي اتبعتها السلطات الحكومية مما ادى الى اغراق الاسواق العراقية بالبضائع الاجنبية التي تمتاز بانخفاض اسعاره مقارنة مع اسعار البضائع المحلية، وانعكس ذلك على الصناعات المحلية وعلى القطاع الخاص في البلاد، وبلغت هذه النسبة ما يقارب (0.63%) في عام (2005) أي انخفضت هذه النسبة عن العام السابق بسبب الاوضاع الامنية والسياسية التي مر بها العراق، وقد بلغت ما يقارب (0.91%) في عام (2006) حيث ارتفعت هذه النسبة ارتفاعاً ملحوظاً بسبب اتخاذ العراق خطوات جادة باتجاه تعزيز دور القطاع الخاص من خلال تفعيل قانون الاستثمار، وقد انخفضت هذه النسبة الى ما يقارب (0.59%) في عام (2008)، بسبب انخفاض صادرات النفط العراقي لحدوث الازمة المالية العالمية التي ضربت معظم دول العالم، حيث ان ازمة الرهن العقاري ضربت الاقتصاد الامريكي الذي يعد المستورد الاكبر للنفط العراقي، في حين ارتفعت هذه النسبة خلال المدة (2009-2015)، بسبب اتباع الدولة سياسة التوظيف للخريجين في دوائر الدولة وعملة على رفع معدلات التشغيل ودعم الاستثمار في القطاع الخاص، أما خلال المدة (2016-2021)، فقد اخذت هذه النسبة بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض وضمن نسب متدنية، بسبب الحرب على الجماعات الارهابية وما انعكس على الاقتصاد العراقي وبسبب انه في عام (2019) اجتاحت فايروس COVID-19 العالم وما له من آثار على الاقتصاد العالمي ادت الى خفض نسبة القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي.

ويمكن توضيح العلاقة بين مؤشر العمق النقدي ومؤشر الاستثمار الخاص عن طريق الشكل البياني الآتي:



الشكل (1) العلاقة بين مؤشر العمق النقدي و مؤشر الاستثمار الخاص

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1) والاستعانة ببرنامج (Excel).

من خلال الجدول (1) والشكل (1) نلاحظ ان مؤشر نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع الى الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ (12.03%) في عام (2004) ثم ارتفع بصورة تدريجية خلال اغلب مدة البحث وبلغ مؤشر الاستثمار الخاص (نسبة تكوين رأس المال الثابت من قبل القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي) (0.42%) في عام (2004) واستمر مؤشر نسبة رض النقد بالمعنى الواسع الى الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع. أما مؤشر الاستثمار الخاص (نسبة تكوين رأس المال الثابت من قبل القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي) فقد ارتفع الى (0.91%) في عام (2006) وهذا يعني انه خلال هذه المدة هناك علاقة طردية بين مؤشر نسبة رض النقد بالمعنى الواسع الى الناتج المحلي الاجمالي مؤشر الاستثمار الخاص (نسبة تكوين رأس المال الثابت من قبل القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي). وفي السنوات اللاحقة استمر مؤشر نسبة رض النقد بالمعنى الواسع الى الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع الى عام (2014) حيث بلغ (52%) ثم انخفض في عام (2015) حيث بلغ (48%). بالمقابل ينخفض مؤشر الاستثمار الخاص (نسبة تكوين رأس المال الثابت من قبل القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي) حيث بلغ (6.49%) عام (2014) مقارنة مع (8.6%) في عام (2015) أما في عام (2017) فقد بلغ مؤشر عرض النقد (44.83%) مقارنة بعام (2016) إذ بلغ (44.13%) حيث كان هناك ارتفاع بنسبة بسيطة وأيضاً ارتفع مؤشر الاستثمار الخاص الى (8.08%) في عام (2017) مقارنة بعام (2016) حيث بلغ (5.24%) وهذا يثبت العلاقة الطردية بين مؤشر نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع الى الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر الاستثمار الخاص (نسبة تكوين رأس المال الثابت من قبل القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي). وهذا يتوافق مع فرضية البحث.

المبحث الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين مؤشر نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع الى الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر الاستثمار الخاص في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021):

أولاً: تحديد متغيرات النموذج:

تضمن النموذج القياسي متغيرين اقتصادياً، المتغير المستقل هو عرض النقد بالمعنى الواسع الى الناتج المحلي الاجمالي، أما المتغير التابع نسبة تكوين رأس المال الثابت من قبل القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي، ويوضح الجدول (2) المتغيرات المستخدمة ورموزها ونوعها، وقد اعتمد الباحث على البيانات الربع سنوية للاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021).

الجدول (2) توصيف متغيرات البحث

اسم المتغير	الرمز	نوعه
نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع الى الناتج المحلي الاجمالي	X1	مستقل
نسبة تكوين رأس المال من قبل القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي	Y	تابع

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

ثانياً: نتائج اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية:

سنستخدم برنامج (Eviews12) لاختبار ثبات متغيرات البحث لتحديد ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أو غير مستقرة، وما إذا كان هناك جذر وحدة، لذلك يجب اختبار النموذج القياسي للتأكد من ثباته قبل التقدير وذلك بالترتيب، لحل مشكلة الانحدار الزائف، إذ ان المتغيرات المستقرة تعود إلى حالة التوازن على المدى الطويل، لذلك بعد اختبار ثبات السلسلة الزمنية ، حصلنا على النتائج التالية:

الجدول (3) نتائج اختبار اختبار فيليبس - بيرون (PP) لمتغيرات البحث عند المستوى

UNIT ROOT TEST TABLE (PP), At Level			
	Variables	y	x1
With Constant	t-Statistic	0.8708-	0.8364-
	Prob.	0.7920	0.8023
	Morale level	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	2.4395-	1.5413-
	Prob.	0.3567	0.8058
	Morale level	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.3936	1.9041
	Prob.	0.7948	0.9858
	Morale level	n0	n0
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

من خلال الجدول (3) نلاحظ ان متغيرات البحث غير مستقرة عند المستوى الاصلي حسب اختبار (p-p) لذلك سوف نأخذ الفرق الأول.

الجدول (4) نتائج اختبار اختبار فيليبس - بيرون (PP) لمتغيرات البحث عند الفرق الأول

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) ,At First Difference			
	variables	d(Y)	d(X1)
With Constant	t-Statistic	5.4482-	3.3313-
	Prob.	0.0000	0.0171
	Morale level	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	5.4217-	3.3088-
	Prob.	0.0001	0.0733
	Morale level	***	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	5.0980-	2.7801-
	Prob.	0.0000	0.0061
	Morale level	***	***
Notes: (*) Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

من خلال الجدول (4) نلاحظ ان المتغيرين استقرا عند الفرق حسب اختبار (p-p). إذ يمكننا تطبيق أسلوب الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع (ARDL) لان جميع المتغيرات استقرت عند الفرق الاول.

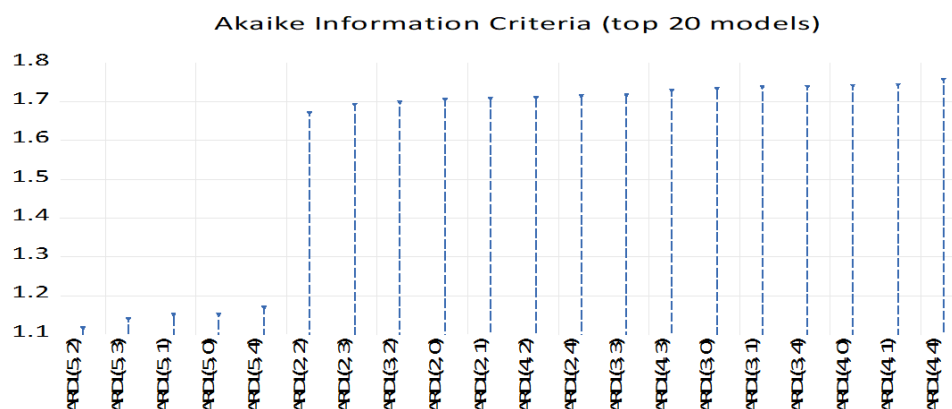
ثالثاً: التقدير الأولي للنموذج:

يوضح الجدول (5) نتائج تقدير انموذج (ARDL) للعلاقة بين مؤشر العمق النقدي (نسبة عرض النقد الواسع الى الناتج المحلي الاجمالي) ومؤشر الاستثمار الخاص (نسبة تكوين رأس المال الثابت من قبل القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي) للاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021).

الجدول (5) التقدير الأولي لأنموذج (ARDL) للعلاقة بين متغيرات البحث

Dependent Variable: Y Method: ARDL Selected Model: ARDL(5, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	Std. Error	Prob.*
Y(-1)	1.247337	0.093566	13.33107	0.0000
Y(-2)	0.172243-	0.152599	1.128727-	0.2637
Y(-3)	0.017504-	0.151852	0.115270-	0.9086
Y(-4)	0.742671-	0.150948	4.920051-	0.0000
Y(-5)	0.632190	0.089260	7.082539	0.0000
X2	0.136519	0.050938	2.680125	0.0096
X2(-1)	0.223670-	0.095199	2.349495-	0.0222
X2(-2)	0.104054	0.052945	1.965333	0.0542
C	0.412418-	0.173235	2.380689-	0.0206
R-squared	0.984059	Mean dependent var		4.060538
Adjusted R-squared	0.981860	S.D. dependent var		2.949612
S.E. of regression	0.397271	Akaike info criterion		1.116010
Sum squared resid	9.153800	Schwarz criterion		1.412163
Log likelihood	28.38634-	Hannan-Quinn criter.		1.233199
F-statistic	447.5393	Durbin-Watson stat		1.227316
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).



الشكل (2) افضل فترة ابطاء للعلاقة بين متغيرات البحث

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

يتبين لنا من نتائج الجدول (5) والشكل (2) ان افضل فترة ابطاء لأنموذج (ARDL) هي (5,2) وفق معيار (AIC), لتوضيح العلاقة بين مؤشر نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع الى الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر الاستثمار الخاص, ان معامل تحديد الارتباط بلغ (0.98) وهذا يعني ان المتغير المستقل يؤثر بنسبة (98%) في المتغير التابع والنسبة المتبقية البالغة (2%) تأثير متغيرات خارجية أخرى لم تدخل ضمن النموذج, ولاختبار مشكلة الانحدار الزائف نقارن نسبة معامل التحديد المصحح مع نسبة اختبار (Durbin-Watson stat) نجدها اقل منه حيث بلغت نسبة معامل التحديد المصحح (0.98) ونسبة اختبار (Durbin-Watson stat) بلغت (1.22) هذا يعني عدم وجود مشكلة الانحدار الزائف في النموذج المقدر, وبالتالي يمكننا ايجاد العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرين.

رابعاً: نتائج اختبار التكامل المشترك:

من أجل ايجاد العلاقة طويلة الاجل بين المتغير المستقل (نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع الى الناتج المحلي الاجمالي) والمتغير التابع مؤشر نسبة تكوين رأس المال من قبل القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي, ومن خلال اختبار التكامل المشترك تم احتساب احصاء (F) عن طريق اختبار الحدود والجدول (6) يبين نتائج اختبار الحدود.

الجدول (6) نتائج اختبار الحدود بين متغيرات البحث

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.208645	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

نجد ان قيمة (F) المحتسبة (4.2) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (5%) وهذا يعني معنوية العلاقة بين المتغيرين, أي نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم, أي وجود

علاقة تكامل مشترك، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين، وهذا يعني يمكن تطبيق أنموذج تصحيح الخطأ بعد ان تحقق شرطي الانموذج القياسي وهما:

1. ربط ان جميع المتغيرات ساكنة على نفس الدرجة بحيث تكون هذه الدرجة أكبر من أو يساوي واحد.

2. شريطة ان يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج القياسي قيد الدراسة.

الجدول (7) نتائج تقدير الاستجابة قصيرة الاجل بين متغيرات البحث

short run coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DY(-1)	0.300228	0.089396	3.358422	0.0014
DY(-2)	0.127985	0.091810	1.394026	0.1686
)DY(-3)	0.110481	0.091748	1.204178	0.2334
)DY(-4)	0.632190-	0.086188	7.335051-	0.0000
D(X1)	0.136519	0.048242	2.829892	0.0064
DX1(-1)	0.104054-	0.051569	2.017773-	0.0482
*(CointEq-1)	0.052891-	0.014635	3.614044-	0.0006

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

من خلال الجدول (7) يتبين ان نسبة معامل متجه تصحيح الخطأ بلغت (-0.052) عند قيمة الاحتمالية (0.0006) أي أن هناك علاقة توازن طويلة الأمد بين المتغيرين. شرط وجود علاقة توازن بين المتغيرين هو أن معامل متجه التصحيح الخطي سالب، أي أنه يمكن تصحيح الخطأ لتحقيق التوازن على المدى الطويل الشرط الثاني هو إحصائيات المتجه المعنوية.

الجدول (8) تقدير العلاقة طويلة الاجل بين متغيرات البحث

Long run coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.319592	0.114148	2.799806	0.0069
C	7.797490-	4.400245	1.772058-	0.0816
EC = Y - (0.3196*X2 - 7.7975)				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

من خلال الجدول (8) تظهر نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل. وجود علاقة طردية ومعنوية عند مستوى أقل من (1%) بين مؤشر نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع الى الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر نسبة تكوين رأس المال الثابت من قبل القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

رابعاً: نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين:

الجدول (9) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين متغيرات البحث

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	12.83067	(Prob. F(2,56)	0.0000
Obs*R-squared	21.05414	(Prob. Chi-Square(2)	0.0000
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.359760	Prob. F(1,64)	0.5508
Obs*R-squared	0.368928	Prob. Chi-Square(1)	0.5436

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

يتضح من خلال الجدول (9) خلو النموذج القياسي المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم ثبات تجانس التباين لأن قيم الاحتمالية تظهر قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة.

الاستنتاجات:

1. اثبتت نتائج التحليل الاقتصادي لمؤشر العمق النقدي (نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع الى الناتج المحلي الاجمالي) ومؤشر الاستثمار الخاص (نسبة تكوين رأس المال الثابت من قبل القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي) عن وجود علاقة طردية بين المؤشرين في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021).
2. من خلال نتائج اختبار الحدود نلاحظ عدم استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرين عند المستوى بعد اخذ الفرق الاول لهما فان المتغيرين استقراء.
3. اوضحت نتائج الاختبار القياسي وجود علاقة ايجابية معنوية بين المتغير المستقل نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع الى الناتج المحلي الاجمالي والمتغير التابع نسبة تكوين رأس المال الثابت من قبل القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021).

التوصيات:

1. يجب دعم القطاع الخاص من خلال منحه مختلف التسهيلات و القروض من اجل رفع مستوى العمق النقدي لما له من اثر ايجابي على الاستثمار الخاص.
2. فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في القطاع النقدي والمصرفي لخلق منافسة بين المصارف والمؤسسات المالية، مما يعني توسيع القطاع المالي وتنشيط الاقتصاد ورفع من معدلات الاستثمار الخاص.
3. المساهمة في تطور القطاع المصرفي حتى يكون اكثر مساهمة في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال ابتكار موارد مالية جديد وخاصة المتعلقة بالصيرفة الالكترونية و التقليل من التعاملات النقدية التقليدية.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

1. البياتي، طاهر فاضل وميرال روجي سماره، (2013)، النقود و المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
2. حامد النجاتي علي وممر فريد عبده، (2020)، تكوين رأس المال ومعدل العائد على رأس المال والتفاوت الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ملف قضايا في الإدارة والسياسات العامة في العالم العربي 42.
3. حداد، اكرم، مشهور هذلول، (2005)، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
4. رسن، عباس فاضل، (2020)، تأثير عرض النقد في مؤشر السوق المالي: دراسة مقارنة بين سوق العراق المالي وسوق مسقط، مجلة واريث للبحث العلمي، جامعة أهل البيت، كربلاء، المجلد، (2) العدد (1)، العراق.
5. سلمان، عثمان حسين، سناء جاسم محمد، (2020)، العوامل المحددة للعرض النقدي في العراق للمدة (2003-2016)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد (11)، العدد (124)، العراق.
6. السيد علي، عبدالمنعم، نزار، سعد الدين العيسى، (2004)، النقود والمصارف والاسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن.
7. صيام، أحمد زكريا، (2000)، مبادئ الاستثمار، ط1، دار المناهج، عمان، الاردن.
8. فتحي الحسين خليل، (1985)، التكوين الرأسمالي الثابت وأثره في واقع التنمية في مصر، القاهرة.

9. كاظم, كامل علاوي, حسين لطيف الزبيدي, (2013), مبادئ علم الاقتصاد, دار الصفاء للنشر والتوزيع, عمان, الاردن.
10. المان, احمد الشريف, (2010), محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية, ط2, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

11. Amadeo, Kimberly, (2019), Money Supply and How It Affects You What It Means, How Its Measured.
12. Komaromi, Andras (2007), The Effect of the monetary base on money supply – Does the quantity of central bank money carry any information.
13. Shapero, (1974), Macro Economic Analysis, 3rd ed., Har Court Brace Jovanovich, New York.